تقـريـر

الدورة الثمانين

من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاعتراف بفلسطين

7-10-2025

إعداد

د. محمد حربي

وحدة الدراسات الاسرائيلية والفلسطينية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد الدورة الثمانون للجمعية العامة للأمم المتحدة محطة تاريخية في مسار النضال الفلسطيني؛ إذ أعادت تثبيت مكانة القضية الفلسطينية كقضية شرعية دولية بامتياز، فقد كشفت مداولات هذه الدورة عن اتساع غير مسبوق في دوائر التأييد الدولي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، في مقابل استمرار انسداد الأفق داخل مجلس الأمن بفعل الهيمنة الأمريكية واستخدامها المتكرر لحق الفيتو، بما يفضح التناقض بين الإرادة الجمعية للأمم وإرادة القوة المنفردة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

تـأتي الـدورة الثمانـون سـبتمبر 2025 للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة تحـت شـعار «معًـا أفضـل 80 عامًـا وأكثر من أجـل الـسلام والتنميـة وحقـوق الإنسـان» و مـن أهـم القضايـا التي سـتتناولها الجمعيـة العامـة هـي الاعتراف بدولـة فلسـطين.

ويـأتي اجتمـاع الأمـم المتحـدة بعـد يـومين مـن إظهـار الولايـات المتحـدة الأمريكيـة دعمهـا الكامـل لدولـة الاحتلال الإسـرائيلي ووقوفهـا ضـد أي قـرار لصالـح فلسـطين ومـن هذه القـرارات:

1 – قـرار الولايـات المتحـدة الأمريكيـة رفـض منـح تـأشيرات لممثلي دولـة فلسـطين وإلغـاء التـأشيرات الممنوحـة لهـم قبـل انعقـاد الـدورة الثمـانين للجمعيـة العامـة، وبالتـالي منعهـم مـن المشـاركة شـخصيًا في اجتماعـات الأمـم المتحـدة بدافـع أن عـدم امتثـال السـلطة الفلسـطينية ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية لالتزاماتهمـا بموجـب اتفاقيـات أوسـلو، وأنهمـا ليسـتا شـريكتين موثوقـتين في الـسلام، ويجـب علـى السـلطة الفلسـطينية أيضًـا أن توقـف محاولاتهـا لتدويـل الصـراع مـن خلال حـملات الحـرب القانونيـة، بمـا في ذلـك الدعـوات أمـام المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ومـحكمة العـدل الدوليـة.

وهو ما يعد إنكارًا للعدالة وإنكارًا لحق الشعب الفلسطيني في اللجوء للعدالة الدولية لنصرته.

ممـا يعـد خروجًـا عـن الأعـراف الدوليـة مـن منـع الممثلين مـن المشـاركة في اجتماعـات الجمعيـة العامـة وهـو مـا واجهتـه الأمـم المتحـدة 19 سـبتمبر 2025 بالقـرار الـذي صـوت لصالحـه 145 عضـوًا وعارضـه 5 أعضـاء وامتنـع 6 عـن التصويـت، يجيزلدولـة فلسـطين أن تلقـي بيانـات عبرالفيديـو أو أن تقـدم بيانًـا مسـجلًا سـلفًا في جلسـات المؤتمـر رفيـع المسـتوى حـول تسـوية قضيـة فلسـطين وحـل الدولـتين، وأبـدت الجمعيـة العامـة الأسـف لقـرار الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

2 – وفي 18 سـبتمبر 2025 وهـو اليـوم السـابق علـى قـرار المنـع اسـتخدمت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (الفيتـو) ضـد مشـروع قـرار يطالـب بوقـف فـوري وغيرمشـروط ودائـم لإطلاق النـار في غـزة؛ حيـث كان مشـروع القـرار يطالـب بوقـف فـوري وغيرمشـروط ودائـم لإطلاق النـار في غـزة، تحترمـه جميـع الأطـراف، والإفـراج عـن جميـع الرهائـن الذيـن تحتجزهـم حمـاس، رغـم تصويـت الأعضـاء الأربعـة عشـر لصالـح مشـروع القـرار، لـم يتمكـن

مجلس الأمن من اعتماده بسبب الفيتو الأمريكي وهو يعد الفيتو رقم (6) منذ بداية العدوان على غزة والذي تقوم به الولايات المتحدة ضد أي قرار لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين في غزة.

مما يثير تساؤل مهمًا هل الأمم المتحدة بوضعها الحالي قادرة على تحقيق الغرض التي أنشئت من أجله؟

بينما تتواصل موجة الاعترافات الدولية بدولة فلسطين في الدورة الثمانين، يأتي هذا الاعتراف المرتقب تتويجًا لعملية دبلوماسية استمرت أشهُرًا، بقيادة السعودية وفرنسا وبدعم كامل من الدولة المصرية، تهدف لممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل وربط مستقبل السلام في المنطقة بتجسيد قيام دولة فلسطينية.

وبانضمام فرنسا وبريطانيا، ستكون فلسطين قد حصلت على اعتراف 4 من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن؛ حيث اعترفت الصين وروسيا بفلسطين منذ 1988

وما يقرب من 150 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة فيما تواصل الولايات المتحدة معارضة الاعتراف، واصفة الخطوة بأنها «استعراضية».

تأتي هذه الاعترافات ردًا على استمرار إسرائيل في الهجوم على غزة وزيادة بناء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، وهي الإجراءات التي يقول حلفاء إسرائيل وأعداؤها على حد سواء: إنها تدمر فرص قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

وجاءت مواقف الدول جميعًا مؤيدة لفلسطين ومنها:

فرنسا:

حيث أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال كلمته اعتراف فرنسا بدولة فلسطين، مؤكدًا ضرورة الإفراج عن الرهائن ووقف القصف والنزوح والمجازر في غزة والتشديد على أن الوقت قد حان لجعل حل الدولتين واقعًا ملموسًا، تعيشان فيه جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مؤكدًا استعداد فرنسا للإسهام في بعثة دولية لتحقيق الاستقرار.

المملكة المتحدة:

حيث أكدت وزيرة الخارجية البريطانية أن حكومة المملكة المتحدة قررت الاعتراف بدولة فلسطين، معتبرة أن هذا القرار يجسد حقًا غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني وأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين معًا.

إسبانيا:

أكد رئيس وزراء إسبانيا على أن الاعتراف بدولة فلسطين مسألة عاجلة، وأن بقاء الشعب الفلسطيني حق يكفله القانون الدولي والمنطق والكرامة الإنسانية، مطالبًا بوقف المذبحة الجارية في غزة، محذرًا من أن الحل لن يكون ممكنًا إذا كان شعب إحدى الدولتين ضحية لإبادة جماعية، ودعا إلى منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة واعتماد تدابير فورية لوقف الوحشية وجعل السلام ممكنًا.

فيما أتت كلمة الدولة المصرية لتعبر عن الجهود التي تبذلها طوال الفترة الماضية لضمان الاعتراف بدولة فلسطين ومحاولة وقف العداون والتهجير لسكان قطاع غزة.

حيث أكدت الدولة المصرية أن الاستقرار لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل يلبي الطموح المشروع للشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأن حل الدولتين ليس مجرد خيار سياسي أو التزام أخلاقي فقط، بل هو أيضًا ضرورة أمنية. فالطريق الوحيد لشرق أوسط آمن ومستقر ومزدهر هو ضمان حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة والاستقلال فالأمن لن يتحقق لإسرائيل عبر القوة العسكرية ومحاولة فرض الأمر الواقع.

وفي مقابل ذلك صعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من لهجته، متوعدًا بعدم السماح بقيام دولة فلسطينية، وواصفًا الاعترافات بأنها تهديد لوجود إسرائيل؛ حيث نفى الاتهامات الموجهة لبلاده بارتكاب إبادة جماعية في غزة، متهمًا حماس باستخدام المدنيين دروعًا بشرية وكأدوات في حربها الدعائية ضد إسرائيل،

نفى الاتهامات الموجهة لإسرائيل بتجويع سكان غزة عمدًا، وقال إنه منذ بداية الحرب، سمحت إسرائيل بدخول أكثر من مليوني طن من الغذاء والمساعدات إلى القطاع، وأشار إلى أن اعتراف قادة فرنسا وبريطانيا وأستراليا وكندا ودول أخرى بدولة فلسطين ليس شيئًا صحيحًا، وأن ذلك القرار المخزي سيشجع الإرهاب ضد اليهود وضد الأبرياء في كل مكان.

وهو ما يؤكد العزلة التي تعيشها إسرائيل الآن ورؤيتها المزدوجة الناكرة لكافة الحقائق.

حدود فاعلية الاعتراف:

الاعترافات الدولية بفلسطين، رغم رمزيتها، تفتح الباب لإشكالية هل ستبقى مجرد إعلان سياسي، أم ستترتب عليها إجراءات واقعية تعيد تشكيل وضع فلسطين دوليًا داخل الأمم المتحدة؟

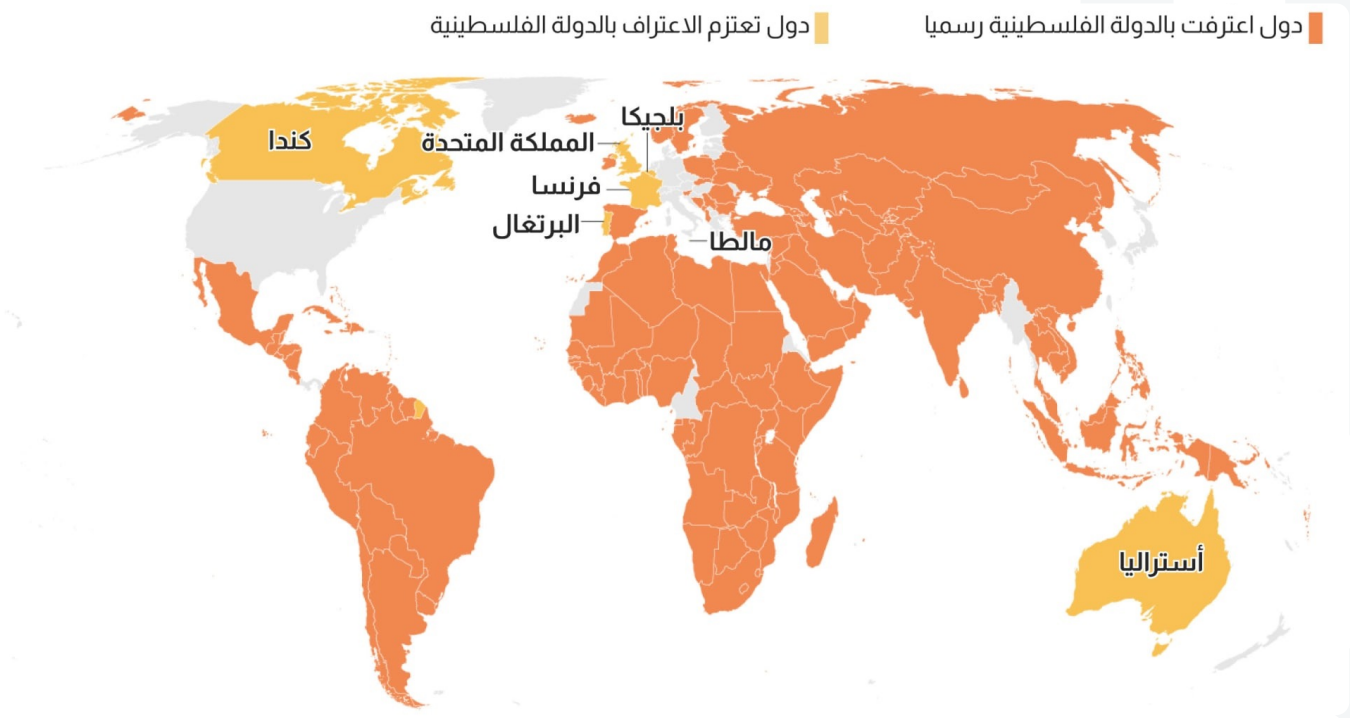

المصدر سي إن إن العربية [1]

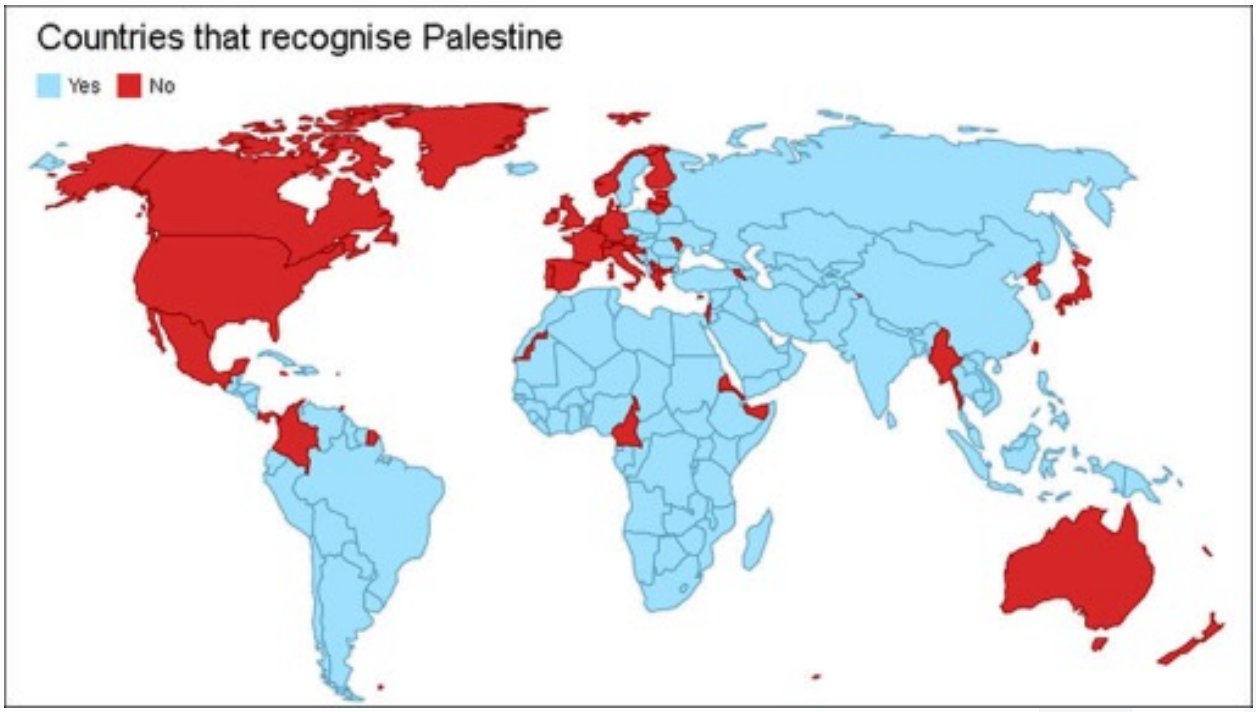

المصدر موقع مونت كارلو الدولية[2]

يحمل الاعتراف بدولة فلسطين طابعًا رمزيًا مهمًا لا محالة؛ إذ يمثل موقفًا أخلاقيًا وسياسيًا قويًا، لا سيما بعد الحرب الإسرائيلية المدمرة على غزة، وتأكيدات أممية بحصول «إبادة جماعية» في قطاع غزة المحاصر.

كما يفتح المجال لفتح السفارات، وتبادل السفراء بين فلسطين والدول المعترفة بها، ويعزز حضور الدولة الفلسطينية في المحافل الدولية؛ مما يشكل ضغطًا دوليًا على الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي يتعرض أساسًا لانتقادات عدة وضغوطات في الداخل الإسرائيلي؛

فقرار ثلاثة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل يزيد من عزلة إدارة ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كلاهما يعارضان قيام دولة فلسطيني.

فالاعتراف هو تصرف صادر من إحدى الدول تفصح بمقتضاه عن نشأة دولة أخرى في مواجهتها، فهو تصرف قانوني سواء كان فرديًا أم اتفاقيًا ينتج آثارًا قانونية ويرتب التزامات دولية وليس مجرد قيمة سياسية فقط.

ولا بد من توضيح أن الدول التي تنشأ بالقوة المسلحة أو التي تضم أقاليم لحدودها بأوضاع

غير مشروعة تصطدم بعدم الاعتراف الدولي مثل حالة ضم إسرائيل للجولان السورية أو ما تريده إسرائيل من ضم الضفة الغربية.

هل يمكن أن تتحول الاعترافات إلى إجراءات واقعية داخل الأمم المتحدة؟

تضمن الميثاق في المادة (2/4) أن العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول المحبة للسلام والتي تأخذ بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق وأن تكون الدولة بالعناصر المتعارف عليها في القانون الدولي وتتكون من (شعب – إقليم – سلطة سياسية) ومعترفًا بها في المجتمع الدولي، والاعتراف هنا ليس المقصود به أن تكون الدولة معترفًا بها من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وكذلك أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ ما تعهدت من التزامات في ذلك.

ولا بد من مرور طلب الدولة التي تريد الانضمام بمرحلتين إجرائيتين هما:-

الأولى: توصية من مجلس الأمن بقبول تلك الدولة ولصدور تلك التوصية لا بد من موافقة تسعة أعضاء من بينهم الخمس دول كبرى مجتمعة فإذا اعترضت واحدة من الخمس دول الكبرى فإن اعتراضها يحول دون صدور توصية إيجابية بقبول الدولة في عضوية المنظمة حتى لو وافق باقي أعضاء المجلس.

ويلاحظ أن ذلك الاختصاص لم يكن موجودًا في عصبة الأمم التي منح ميثاقها شروط قبول الدول للجمعية العامة فقط دون توصية مجلس الأمن.

الثانية: تتمثل في صدور قرار من الجمعية العامة بقبول الدولة ويعتبر قبول الأعضاء الجدد من المسائل المهمة التي تطلب موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت على طلب الانضمام.

ومن ثم نجد أن الشروط الموضوعية لاكتساب العضوية في الأمم المتحدة تنطبق على دولة فلسطين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، التي تعتبر عضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام جميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاقها، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، فالدولة الفلسطينية دولة معترف بها دوليًا، وأن 150 من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة البالغ عددها 193 دولة اعترفت حتى اليوم بدولة فلسطين.

وهي دولة محبة للسلام وملتزمة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ولديها القدرة على تنفيذ التزاماتها.

كذلك حصلت دولة فلسطين على صفة مراقب وهو خطوة لتعزيز العضوية الكاملة واستقرار دولي على حق فلسطين في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

وإقرار عضويتها الكاملة بالأمم المتحدة هو حق أصيل للشعب الفلسطيني الذي عانى من الاحتلال الإسرائيلي على مدار أكثر من 70 عامًا، وخطوة مهمة على مسار تنفيذ أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المُتعارَف عليها لإرساء حل الدولتين، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

ولكن وفقًا لمواقف الولايات المتحدة الامريكية المتتالية ضد القضية الفلسطينية ككل رغم تأكيد الولايات المتحدة سعيها وبذلها الكثير من المساعي والجهود لتخفيف حدة الصراع في غزة، فإنها من الناحية الفعلية قامت بعكس ذلك، فمنذ إعلان إسرائيل حربها على غزة سخرت الولايات المتحدة كافة الوسائل لتقديم المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل بالإضافة إلى دعم الموقف الإسرائيلي في كافة المحافل الدولية والإقليمية.

فإن مسار قبول الدولة الفلسطينية كعضو في الأمم المتحدة سيقابل الفيتو الأمريكي عند عرض الأمر على مجلس الأمن للتصويت، فيمكن لدولة واحدة من الدول الكبرى أن تعرقل بإرادتها المنفردة صدور أي قرر باستخدام حق الفيتو.

فهيمنة الولايات المتحدة بحق الفيتو على مجلس الأمن تؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الدول والتعسف في استخدامها يضر بأحوال السلم والأمن في العالم، وتساعد على ازدواجية المعاملات في العلاقات الدولية وهو ما نراه متمثلًا في عدم صدور أي قرار ضد إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وهو ما يؤدي إلى إصابة مجلس الأمن بالشلل والعجز التام عن القيام بوظائفه.

ورفض الولايات المتحدة طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا بد أن يعالج بحركة دبلوماسية دائبة داخل أروقة مجلس الأمن لمحاولات التوفيق بين الدول الكبرى لإصدار قرار العضوية، فتعثر العضوية قضية

واجهت الكثير من الدول سلكت خلالها الدول الطرق المختلفة للوصول الى العضوية في الأمم المتحدة وهو ما يؤدي إلى انصراف الدول إلى تكوين أحلاف أو الالتجاء إلى الجمعية العامة لإصدار قرارات كان من المفروض أنها من اختصاص مجلس الأمن، وهكذا باتت مصائر أنظمة حاكمة وشعوب معلقة في يد الفئة المسيطرة على العالم والتي ترتدي ثياب الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن.

فالتأييد الدولي للاعتراف بفلسطين يبعث برسالة واضحة مفادها أن دولة فلسطين تستحق مكانها المستحق بين أعضاء الأمم المتحدة.

المسارات القانونية:

هناك مسارات وبدائل قانونية ومنها القرار رقم 377 وهو الاتحاد من أجل السلام ويستخدم في حالة شلل وعجز مجلس الأمن عن أداء مهامه نتيجة تعسف عضو دائم بمجلس الامن واستخدام حق الفيتو، فبموجب هذا القرار تحال القضية محل الخلاف التي عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار إيجابي فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليتم التصويت عليها في مجلسها واتخاذ قرار نافذ بشأنها باعتبار أن الجمعية العامة برلمان دولي يمثل إرادة كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة لا تستطيع إنكار ذلك الحق على الجانب الفلسطيني، فهي نفسها طلبت إدراج مشروع ذلك القرار في الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1950، وكذلك لجأت إليها لحسم عديد من القضايا الدولية لتجاوز فيتو مجلس الأمن تارة، ولترحيل القضايا الخلافية من مجلس الأمن تارة أخرى لعدم التباحث فيها داخل مجلس الأمن لضمان صدور قرارات تتماشى مع توجهات سياستها الخارجية بتكوين تحالفات في التصويت بعيدًا عن فيتو مجلس الأمن.

ويعتبر اللجوء للجمعية العامة مسنده لذلك القرار في أن تعطيل قبول عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة يهدد السلم والامن في الشرق الأوسط؛ مما ينعكس بالسلب على السلم والأمن الدوليين.

فاشتراط إجراءات تقييدية لانضمام الدول إلى عضوية الأمم المتحدة يتناقض مع الطبيعة الشمولية للتنظيم الدولي، والذي يقوم على مبدأ إتاحة العضوية أمام جميع الدول المحبة للسلام، فمثل هذه القيود تفرغ نص

المادة 4 من الميثاق من مضمونها، وتخلق بيئة قد تُفضي إلى تكتلات موازية تُضعف فاعلية النظام الدولي وتُهدد السلم والأمن الدوليين.

وهناك نماذج عديدة لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلام؛ منها أربع مرات جميعها متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، فقد استخدم في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص تشييد الجدار العازل[3] في فلسطين سنة 2003، واستخدم في إدانة الموقف الأمريكي تجاه القدس 2017 نتيجة فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يدين الموقف الأمريكي تجاه القدس بسبب الفيتو الأمريكي، فتم التوجه للجمعية العامة وإصدار قرار يستند لقرار الاتحاد من أجل السلام وصوتت الجمعية العامة لصالح القرار الذي يطالب الجميع بعد تغير طابع مدينة القدس الشرقية أو مركزها أو تركيبها الجغرافي.

وختامًا، إن الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة شكّلت محطة فارقة في مسار القضية الفلسطينية؛ إذ أعادت الاعتراف بفلسطين إلى قلب النقاش الأممي بوصفه قضية شرعية دولية بامتياز، فقد عكست مداولات هذه الدورة اتساع رقعة التأييد الدولي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، في مقابل استمرار التعطيل داخل مجلس الأمن بفعل الفيتو الأمريكي.

فإعاقة قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة يسهم في تكريس تعنت الاحتلال الإسرائيلي واستمرار انتهاكاته لقواعد القانون الدولي دون رادع، ولن يُقرب من السلام المنشود. ومن هنا يتضح أن دور الجمعية العامة، رغم محدوديته من الناحية الإجرائية، يظل ركيزة أساسية في تكريس الشرعية الدولية وإبراز الإرادة الجماعية للدول الأعضاء، بما يفتح المجال أمام تحولات محتملة في بنية النظام الدولي.

فمسار الاعتراف بفلسطين لم يعد مجرد قضية تخص الفلسطينيين، بل أصبح اختبارًا لمفهوم الشرعية الدولية ذاته.

المراجع

1. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202503/09//palestinian-states-recognistion-sep-infographic
2. https://www.mc-doualiya.com/articles/20151224-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B-7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7
3. https://icj-cij.org/case/131/request-advisory-opinion

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية